



واصل مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ 15 للمجلس على أن تعقد الجلسة المقبلة في الثامن من يناير المقبل. وشدد عدد من النواب أثناء المناقشة على ضرورة التمعن في الخطاب الأميري وتطبيق مضامينه السامية الداعية إلى تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لخدمة مصلحة البلاد وتحقيق تطلعات المواطنين. وأكدوا ضرورة اتخاذ خطوات حكومية جادة من أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين وإيجاد فرص عمل للشباب والاعتماد على معيار الكفاءة في التوظيف إضافة إلى تعزيز الديمقراطية وحرية الرأي. وقالوا إن استمرار التعاون الحكومي مع مجلس الأمة سيساهم في إقرار المزيد من القوانين والتشريعات في كل المجالات تلامس احتياجات المواطن ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد. وانتقد فريق منهم إفراط بعض النواب في تقديم الاستجابات لأعضاء الحكومة من أجل أغراض ومصالح شخصية. الأمر الذي جعل الاستجابات يفقد قيمته وأهدأه.

تابع الجلسة: ماضي الجاهري - سلطان العبدان - عبد الرحيم السبيعي

## المجلس يؤكد تطبيق مضامين الخطاب الأميري لتعزيز التعاون بين السلطتين



د.جان بوشيري متوسطة مريم العقيل وصفاء الهاشم



(هاني الشمري)

رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم مترشسا الجلسة ويجواره يوسف الفضالة ودمحمو الخضير

ونهج الفساد وإذا كان ذلك هو المعارضة فهذا شرف لنا. نريد الخير لبلدنا وللأسف نرى أن الموازين اختلفت فالناصح المصلح ونظيف اليد هو من يُشَرِّد في الخارج ومن استغل المال العام ووقع في الفساد نجده على أعلى المستويات.

وجهت سؤالاً لوزير الداخلية عن لجنة فحص الانتخابات وكيف أن تشطب وترد من المرشحين من لديه قضايا تافهة كحضور ندوة، لكنها تجيز من سجلت عليه قضية مخدرات، هذه كارثة ان تستغل هذه السلطة بعض من لديهم قضايا لنستخدمهم في قاعة عبدالله السالم لا تريد فضائح ولكن نريد محاسبة هذه اللجنة، فكيف تجيز مرشحا سجل عليه قضية مخدرات وينبغي ألا تتوقف لجنة إعادة الجنسية والعفو، ينبغي أن تستمر المطالبة فيه.

الخصومات السياسية لا بد أن تحل إذا كنا نريد الإصلاح والدفع بعجلة التنمية واستقرار البلد وعدم الدخول في مشاحنات ولكن استغلال المؤسسات في ضرب الخصوم السياسيين والتدخلات في بعض المؤسسات القضائية ومحاوله محاربة بعض المصلحين وهم المعارضين نعم تحارب الفساد وعلى الوزير محاسبة هذه اللجنة وكل المقسدين الذين تم التستر عليها.

● سعدون حماد: نبارك للوزراء الحد ووزير الشؤون نقصت جزءا وهو وزارة العمل، فليس من المعقول أن نأخذ وزارة العمل ونضعها في وزارة التجارة مثلا، فيجب أن تعود وزارة العمل إلى الشؤون.

وزيرة الإسكان مع الأسف فشلت في تطبيق قانون من باع بيته الذي أقره المجلس منذ 3 سنوات واليوم 4 سنوات والحالات 2000 ووزعت فقط 500 وباقي 1500 بعد سنتين وبالتالي لم تلتزم بالقانون من خلال التشريع وقدمت اقتراحا بقانون جديد نعلمهم قسائم حكومية وأرجو الموافقة على التعديل بالإضافة إلى 70 ألف دينار المشمولة بالقانون.

الوزير فشلت في قسائم خيطان 1400 قسيمة للمواطنين بدل الإيجار ولكن في خيطان قطعت الوزارة بدل الإيجار والقرار خاطئ، ونطالب رئيس الوزراء بالتدخل لإيقاف قرار الوزارة الخاطي، وحتى موضوع البديل الداخلي في خيطان والوزارة أيضا وقفت القرار. حتى القيمة حاسين عليهم 15 ألفا وباقي المناطق 5000 للإيجار.

والرعاية الصحية مهمة جدا لدينا، الوزارة أوقفت العلاج الطبيعي وعلاج العقم، فمرض الحظطة ليس له إلا العلاج الطبيعي، والوزير سيفتتح مركز علاج متخصصا في العلاج الطبيعي في مستشفى جابر، ويجب على الوزير أن يفتح مركزا متخصصا لعلاج العقم في مستشفى جابر.

مستشفى جابر سيكون من أفضل المستشفيات في المنطقة ووزير المالية مطالب بضبط الإدارة العامة للجسار في مهمة جدا، فالكويت مستهدفة بالمخدرات ولم تر دخلا من وزير المالية، إجمالي عدد المدمنين 30 ألف مدمن وإحصائية مركز علاج

نُرك دون مراقبة ودون تدقيق، فلا يمكن أن نضع شعبا بأكمله في سجن كبير. يُمنعون من الدراسة والسفر بسبب القيسود التي توضع عليهم من استخراج الهويات والجوازات، وسياتي اليوم الذي نحاسب فيه الحكومة بتفعيل الأدوات الدستورية وهذا الجهاز لا يمكن أن يستمر دون محاسبة وهو الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

بالنسبة للتعاون الحكومي، فبدأنا في البداية بتعاون المسحوبة، لكن هذا التعاون السكوت عليه، فالتعاون لا بد أن يستمر فعودة الجناسي ضرورة وينبغي ألا تتوقف لجنة إعادة الجنسية والعفو، ينبغي أن تستمر المطالبة فيه.

الخصومات السياسية لا بد أن تحل إذا كنا نريد الإصلاح والدفع بعجلة التنمية واستقرار البلد وعدم الدخول في مشاحنات ولكن استغلال المؤسسات في ضرب الخصوم السياسيين والتدخلات في بعض المؤسسات القضائية ومحاوله محاربة بعض المصلحين وهم المعارضين نعم تحارب الفساد وعلى الوزير محاسبة هذه اللجنة وكل المقسدين الذين تم التستر عليها.



ثامر السويدي



الحميدي السبيعي



فراج العربي



محمد المطير

الأمة وما خارت قواها إلا بعد أن تنصلت عن دينها وشريعتها واتبعت سنن من كان قبلهم. ونحذر الحكومة من أي تعاملات ريوية داخلية أو خارجية وعلى هذا نصت الشريعة، ففعلينا أن نتمسك بهذه الشريعة العظيمة. ومن القضايا المهمة التي تقاعست الحكومة فيها هي قضية «البدون» التي أساءت لسمعة الكويت بالخارج، ما يحدث الآن للأخوة أمر جلل وعظيم فقد أصبح لدينا الجيل الرابع مجهولي الهوية، حتى لو أرادت الدولة البحث عن أي شخص فلا يوجد له بصمات وهذا فساد كبير



يوسف الفضالة

وكيف بمن وخذ الله أن يحتفل بمن قال «إن لله ولدا؟!». قضية العقيدة يجب ألا تتوب ويجب أن يعتز المرء بدينه وعقيدته وما قامت الحضارة الإسلامية إلا بعدما تمسكوا بعقيدتهم، استغرب شجرة الكريسماس بشجرة سدره يقال لها أنواط وكانت تعلق فيها السيوف فقالوا اجعل لنا ذات أنواط، فقال ﷺ: «الله أكبر سبحانه الله إنها السنن، لقد قلتم كما قال بنو إسرائيل لموسى اجعل لنا إلهًا كما لهم إله». المسلم يعتز بعقيدته ولابد أن تغرز في النفوس، وما ضعفت



د.خليل أبل

أهميتها منها الهوية الإسلامية والقضية الإنسانية والتعاون الحكومي والفساد الإداري والمالي، الهوية الإسلامية من أهم القضايا التي يفترض أن تتجوز في الخطابات الأميرية ونتمنى أن تعود مرة أخرى في الخطابات الأميرية، فلا يمكن أن تهمل أو تهتمش وإن همشت في الأوراق فهي عظيمة في النفوس ومن الواجب العودة إليها. أحيانا أخذت تذوب في النقافات الأخرى، وكل أمة تعتز بدينها وثقافتها، وبعض الشباب يدوبون في الثقافات الأخرى ويحتفلون بأعياد النصراري

فإذا كنتم جادين فقدموا القانون، والحكومة تراكم غير جادين في طلب قانون العفو، اطلب القانون الخاص وتفاوض على الباقي، وكان المطالبة من ضعف، التواب يتحملون أضعاف هيبة المجلس، مثل قضايا حكم المحكمة الدستورية، والتأمينات وتقرير «التشريعية» هل هذه قضايا لا تستحق المناقشة في المجلس؟! تتاجل وتتاجل بعدما تتداول في وسائل التواصل وآخر من يتحدث عنها مجلس الأمة، فهي قضايا صار فيها لغط كبير في الشارع وأول من يناقشها مفترض هو مجلس الأمة. كل هذا أدى إلى ضعف المجلس وهيئته، في الأول كانت المراجعات متروسة، لكن اليوم لا يعتمدون على وسائل التواصل، وأنا أقول لأن، إذا القضايا مهمة بحضور.

أذا النواب جادون في مطالباتهم عن العفو والجناسي فيجب عدم التعاون مع الحكومة، الحكومة استغلت ضعف المجلس والحكومة تعدت في إضعاف المجلس وتبين أنه مجلس غير مشرع ومؤثر، بل هو مجلس مهان للحكومة، إذا 30 نائباً يريدون الوزارة فالله يعين الشعب.

● محمد هايف: 3 قضايا أرى

### حمدان العازمي: مشكلتنا ليست في تعيين الوزراء أو التجديد لهم بل في الإدارة الحكومية

### هايف: الحكومة تقاعست في قضية «البدون» حتى أساءت لسمعة الكويت خارجياً

### حماد: وزيرة الإسكان فشلت في تطبيق قانون «من باع بيته»

### بوشهري: ملف البنية التحتية لخيطان سيكون من أولوياتي في «الأشغال»

### الشاهين: أن الأوان لتكوين قضائنا الوطني والسلطة الرابعة

افتتح رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم الجلسة التكميلية أمس الأربعاء عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

الخطاب الأميري

● حمدان العازمي: عندي رسالتان، الأولى أو وجهها للحكومة والثانية للنواب. دائما في بداية كل دور انعقاد نتكلم عن الخطاب الأميري وما جاء به وكاننا نتحدث لإبراء الذمة فقط، والحكومة لا تلتزم بما يقال في الخطاب الأميري، ولا ترى شيئا.

المشكلة ليست بتعيين الوزراء أو التجديد لهم ولكن المشكلة في الإدارة الحكومية فهي من تتحمل المسؤولية، عندما ترى الفساد يكثر والمنتشر واليوم صار بكل جرأة، من تطاير الحمصي إلى الفرق إلى المطار إلى جسر جابر بعدما خلصنا من استناد جابر صار عندنا جسر جابر وهو مسكر والشركة لا تستطيع الدخول لأن «القرار» كله تمت إزالته، قاموا باختيار الأرخص حتى المادة التي وضعوها سيئة، ولا نرى محاسبة وحتى في التعيينات من بعض الوكلاء الباراشوتية سبب في الفساد الموجود.

أمس وزير الأشغال والبلدية قدم استقالته في الصباح ويذهب للوزارة يصدر قرارات تعيين وإقالة، وعنده أحكام لا يطبقها ويغير في المناصب من مدير إلى مراقب ومن مراقب إلى مدير، فالمفترض أن الحكومة تكف إيد، وأطالب رئيس الحكومة والوزير الجديد أن يوقف هذه القرارات الظالمة للناس. لا تقبل بمبدأ «يا مغرب حرب» وكانها عزبة لكل وزير.

كل دور نتحدث عن تنوع مصادر الدخل وليس لدينا غير المورد الوحيد وهو النفط، ونتحدث عن الإسكان والصحة والتعليم والمتقاعد يعني ندخل من فساد إلى فساد، فالإسكان إلى الآن التوزيع على المخطط فقط، حتى المتقاعدين نطالب باستفادتهم وحنسنا نطالب بتخفيض سن التقاعد ترى التناقض كبيرا وليسوا جادين في الإصلاح، وتأكد لدينا أنه لا يوجد تخطيط لدى الحكومة، فلو كانت جادة لانتهينا من القانون، ولم نر التصديق ولكن النواب ليس لديهم مصداقية في هذا الأمر.

والرسالة الثانية للنواب فهم يشاركون في إضعاف المجلس والرئاسة مشاركة في إضعاف المجلس، وأضع اللوم على النواب، فماداموا يتخيلون من مجلس به أعضاء 50 و30 نائبا منهم يريدون التوزيع، فهل يصير ذلك، وهذا سبب إضعاف المجلس من خلال الحيازة والدفاع عن رئيس الحكومة ويحاولون مع رئيس المجلس ويطلبون رضا حتى يصيرون وزراء، هذا سبب إضعاف المجلس.

ومنذ بداية المجلس حصنوا رئيس الحكومة من المساءلة وهذا أكبر خطأ، انتم نواب تراقبون وتشجعون وهذا أول مرة يحضن رئيس الحكومة وأغلب النواب يطالبون بالعفو



محمد الهدية وخالد الفاضل وخالد الروضان وحديث مع مريم العقيل وصفاء الهاشم



د.بائل الحمود الصباح وحديث مع عبدالله الرومي



حمدان العازمي و خليل الصالح



مبارك الجرحف



د.حمدان العازمي



د.فهد الغفاسي



وزير المالية د.نايف الجحرف مع وزير الأوقاف والبلدية فهد الشلعة



عمر الطيباني وحديث مع د.جنتان بوشهري



د.خالد الفاضل ونايف المرادس



حمدان العازمي

# دعوات نيابية إلى استمرار التعاون الحكومي مع المجلس لإقرار المزيد من التشريعات

## نواب: ضرورة اتخاذ خطوات حكومية جادة للتخفيف عن أعباء المواطنين



نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري متوسلا النواب أسامة الشاهين وصفاء الهاشم وعبد الوهاب الباطين



مريم العقيل وحديث مع محمد الدلال



النواب يوسف الفضالة وخالد العتيبي وحمدان العازمي لحظة دخولهم القاعة

اليوم من يمزق الوحدة الوطنية هي الحكومة، ويخرج واحد يمزق المجتمع والحكومة تجبن أن تحاسبه وحينما يخرج أحد ناصحا للحكومة تقوم الحكومة برقع الدعاوى القضائية ضده. واليوم مؤسسات دولة انقلبت الى مرتفع للبعوض ولو رضا للهيئة العامة للاستثمار وحين سؤالي عن المتواجدين قبل لي اذا ضد شبيعة وسنة ما عندنا قلت له احترم نفسك انا أمثل الأمة وليست لغة دون الأخرى، والسؤال: حماية المجتمع مسؤولية من؟! ولأسف اليوم الديرة حق قشة قليلة 7 الى 8 أسر يصبح البلد لهم أسر تجار «بطيخ» شنو هذا اللي قاعد يصير في البلد ويجي البعض يميز أسر هي اللي تمك كل شيء هذا ويون بعد ما «صحيح» ووصل الأمر أن يطلب من الطلبة الضباط أن «يؤذن» مالت على اللي حلك شنو هذا اشدعوة تعرفون تصلون؟! واليوم لوزير النفط أقسم بالله لك شهرين اذا لم تعدل نظام الترفقات أقسم بالله راح أستجوبك.

**عاشور: على وزير الشؤون إغلاق أو الترخيص لـ 82 لجنة خيرية تذهب أموالها لدعم الإرهاب أو محاسبته**

**عبدالله: الحكومة هي التي تقوم بتمزيق الوحدة الوطنية**

**العدساني: قانون التقاعد الجديد مشؤوه ولا يحقق العدالة أو المساواة ويميز بين فئة وأخرى**

**عبد الكريم الكندري: سأقف مع أي قضية شعبية في صالح المواطن**

**المرادس: علينا التمسك بالوحدة الوطنية لجسامة الأخطار المحيطة**

الأميركية كل هؤلاء يراقبوننا، فأعطيك مهلة لإغلاقها أو ترخيصها أو محاسبتك يا وزير الشؤون. وزير الصحة في البداية قال سيطبق المعايير في الاختيار، المكان المناسب، الوزير السابق وضع بعض الرسوم على بعض الوافدين، ونتيجة الاستثناءات رجح الوضع أسوأ من السابق، وهناك بعض المظاهر الطائفية تطفو على السطح في وزارة الصحة يجب أن تعالج الأمور بالحكمة والعدالة.

قضية «البدون» من القضايا الأساسية واليوم لم تعد من أولويات الحكومة أو المجلس والمجلس لا حول ولا قوة مكثرين فقط نسع ولا نتكلم، التركيبة المصرية والهندية عندها تساو مع عدد الكويتيين اليوم، الكل يشك من التركيبة السكانية وأصبحنا 295 من إجمالي السكان.

● خليل عسالة: أريد أن أركز على رسالة واحدة من صاحب السمو إلى الحكومة وهي المخاطر الخارجية وتحسين الخدمات في البلاد ورسالتى اليوم للحكومة التي تسمع مني اليوم تعزير الاستقرار وصيانة الوحدة الوطنية وأقسم بالله العظيم أن

سعد الخراز

أرى في أي حدث إقليمي عربي خليجي مصيره إلى السجن. أحد مصاديق التعاون الحكومي النيابي هو السؤال البرلماني فهل الوزراء متعاونون مع المجلس؟ السؤال يقولون غير دستوري واحترام رأي الأقلية وعدم بخس الأقليات، أي واحد يعبر عن رأيه في أي حدث إقليمي عربي خليجي مصيره إلى السجن.

د.نايف الجحرف

أرى في أي حدث إقليمي عربي خليجي مصيره إلى السجن. أحد مصاديق التعاون الحكومي النيابي هو السؤال البرلماني فهل الوزراء متعاونون مع المجلس؟ السؤال يقولون غير دستوري واحترام رأي الأقلية وعدم بخس الأقليات، أي واحد يعبر عن رأيه في أي حدث إقليمي عربي خليجي مصيره إلى السجن.

د.عادل المحي

### «الدستورية»: انتهاء الخصومة في طعن آخر على المادة 16 وعضوية الطيباني

عند فقدان عضو مجلس الأمة لأحد شروط انتخابه الواردة بالمادة 82 من الدستور واعتبار هذه المادة كان لم تكن مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها ثبوت بطلان عضوية الطيباني وعدم صحة ما اتخذ بشأنه من إجراءات وتصويت بالمجلس. وذكر الناخب في طعنه أن المادة 82 من الدستور تشترط توافر شروط الناخب المحددة بقانون الانتخاب في عضو مجلس الأمة غير أن اللائحة الانتخابية اشترط عدم صدور حكم جنائي ضد الناخب وهو ما لا يتوافق بحق الطيباني بعد صدور حكم نهائي وبات بإدائته بالحبس في قضية اقتحام مجلس الأمة.



المستشار يوسف المطاوعة

الثالثة ضد رئيس مجلس الأمة بصفته والنائب د.وليد الطيباني، وطلب الحكم بعدم دستورية المادة 16 من القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما تضمنته من إجراءات مخالفة للدستور تم اتخاذها

عبدالكريم أحمد

قضت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار يوسف المطاوعة، أمس بانتهاء الخصومة بطعن آخر طالب بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وإبطال عضوية النائب وليد الطيباني. وجاء هذا الحكم بعد إصدار المحكمة الدستورية الأسبوع الماضي حكما بعدم دستورية المادة المطعون عليها وما يترتب عليها من آثار، أبرزها بطلان تصويت مجلس الأمة الذي استند اليه للإبقاء على عضوية النائب وليد الطيباني وجمعان الحريش. وأقام الطعن أحد ناخبي الدائرة

أمام قانون مغاير للقانون الأول وهذه هدية الحكومة للمواطن، فنعيش وضعاً أن الحكومة لا تشعر بالمواطن.

قضايا التركيبة السكانية وغيرها أين دور الحكومة فيها؟ نحن نعب عن الديموقراطية من خلال حرية الرأي والتعددية

مبارك الجحرف والحميدي السبيعي وثامر السويط

أمام قانون مغاير للقانون الأول وهذه هدية الحكومة للمواطن، فنعيش وضعاً أن الحكومة لا تشعر بالمواطن.

قضايا التركيبة السكانية وغيرها أين دور الحكومة فيها؟ نحن نعب عن الديموقراطية من خلال حرية الرأي والتعددية

حديث نيابي حكومي

أمام قانون مغاير للقانون الأول وهذه هدية الحكومة للمواطن، فنعيش وضعاً أن الحكومة لا تشعر بالمواطن.

قضايا التركيبة السكانية وغيرها أين دور الحكومة فيها؟ نحن نعب عن الديموقراطية من خلال حرية الرأي والتعددية

محمد الدلال

أمام قانون مغاير للقانون الأول وهذه هدية الحكومة للمواطن، فنعيش وضعاً أن الحكومة لا تشعر بالمواطن.

قضايا التركيبة السكانية وغيرها أين دور الحكومة فيها؟ نحن نعب عن الديموقراطية من خلال حرية الرأي والتعددية

عبدالله الرومي

أمام قانون مغاير للقانون الأول وهذه هدية الحكومة للمواطن، فنعيش وضعاً أن الحكومة لا تشعر بالمواطن.

قضايا التركيبة السكانية وغيرها أين دور الحكومة فيها؟ نحن نعب عن الديموقراطية من خلال حرية الرأي والتعددية

صورة جماعية من جلسة أمس

أمام قانون مغاير للقانون الأول وهذه هدية الحكومة للمواطن، فنعيش وضعاً أن الحكومة لا تشعر بالمواطن.

قضايا التركيبة السكانية وغيرها أين دور الحكومة فيها؟ نحن نعب عن الديموقراطية من خلال حرية الرأي والتعددية

خليل الصالح

الإدسان بلغ 8088 ملفا من 189 بين 18 و36 سنة. في الربع الأول من 2018 تم تسجيل 430 قضية مخدرات في 2018 وضبط 547 ألفا و996 حبة مؤثرات عقلية و71 كيلو جراما من الحشيش و10 كيلو جرام من الشبو. وعدد الوفيات الناجمة عن الإدمان 30 حالة وفاة، الشهر الحالي في مطار الكويت تم ضبط 150 حبة ترامادول و50 حبة لاريكا وتم الإفراج عن المتهم بسبب الوساطة. نطالب وزير المالية بإحالة القيادي الذي أقرج عن البضاعة إلى النيابة. نغاني من ضعف شديد في الرقابة على الحدود، حتى المكافآت يعطون مكافآت مجزية لرجال الخمارك ومن يضبط ذلك رجال الداخلية والمفروض أن المكافآت تزوح لرجال الداخلية. عندما نناقش حكما فلم نغير في الحكم ويجب عدم الاعتراض على الأحكام القضائية فالحكم نافذ والانتخابات التكميلية قادمة. نطالب بإسقاط فائدة القروض عن المواطنين بحيث يتحمل فقط أصل الدين.

● جنتان بوشهري: مشروع خيطان تم توزيعه من قبل الرعاية السكنية والمسؤولة عن البنية التحتية هي الأشغال وليست وزارة الإسكان والبنية التحتية كان قرارا واضحا تحويل الأشغال بها في خيطان، وهذا الملف سيكون من أولوياتي في وزارة الأشغال. وفيما يتعلق بإيقاف بدل الإيجار لم يتم ذلك، ولكن صدر قرار في 2016 بإيقاف الإيجار عن كل من كانت طلباتهم من 97 إلى أقل، وإن كان من خصص في خيطان طلبه الإسكاني من 97 فوقف عنه بدل الإيجار تنفيذاً لمادة في اللائحة الإسكانية.

أما بالنسبة للبدل الداخلي، فأكدينا أن خيطان مثل الصباحية والقيم الرميّة صدرت بقرارات من مجلس الوزراء نتيجة لمواقع هذه المناطق المميزة لذلك كانت القيم واحدة وهي 15 ألفا وتم منع الجدل لمدة 10 سنوات. وبالنسبة لقانون من باع بيته فقد صدر في سنة 2015 وتم طرح أول مشروع لتنفيذ المشروع في السنة المالية الحالية والعمل جارٍ لتنفيذه في شرق تيماء وشرق صباح الأحد سيطرح في السنة المالية القادمة، الحكومة ملتزمة بتنفيذ ما يصدر من قوانين من المجلس.

● سعدون حماد: أشكر الوزيرة التي اعترفت بوقف بدل الإيجار ولذلك القرار معيب وخاطئ، فكل المواطنين مستعدون للبناء، ويجب أن يعاد موضوع بدل الإيجار، وقانون من باع بيته فهو خلال 3 سنوات، الحل في التشريع بإعطائه قسيمة بدل البيت، والوزيرة فعلا خفضت القيمة الرميّة ما عدا خيطان. ● صالح عاشور: الخطاب الأميري ليس موجها فقط لأعضاء المجلس، بل بالدرجة الأولى موجه للحكومة، مضمين الخطاب في واد إجراءات وعمل الحكومة في واد آخر، وعليها الالتزام بالخطاب، المجلس يعبر عن الخطاب بالاقترحات والقوانين والتعاون مع الحكومة، لكن القصور في عمل الحكومة.



دجھان بوشيري



سعدون حماد



محمد هايف



صالح عاشور

## دعوا خلال مناقشة الخطاب الأميري إلى الالتزام بمضامينه والحفاظ على الهوية الإسلامية مطالب بإسقاط فوائد القروض وحل مشكلة البدون



مرزوق الغانم على منصة الرئاسة



مبارك الجبري وعبدالله فهد وشعيب المويزري



الوزراء محمد الجبري وفهد الشلعة ومريم العقيل ودنايف الجبرف

المعارضة ليس لديها رؤية ما يصير نسمي أنفسنا معارضة وعندما قدمنا استجوابا على الأموال العامة أنا والبايطين أعطينم ظهوركم لنا لأن الوزير من قبيلتي أو من طائفتي وبعد ذلك تتكلمون عن الملايين ونحن طلبنا مليارات، أنتم قدمتم طائفك وقبيلتك على المال العام، الوزراء كنوعيات والنعم فيكم لكن ليس لديكم رؤية «الطعن بأنكم من الوزير الذي يجلس بجواركم»، إسرافكم في الاستجواب طيح هبة الاستجوابات، على الحفاظ على هذه السلطة، لا بد من ترميم هذا البيت.

نتيجة حكم المحكمة الدستورية عندما يقولون تدخل سافر من النواب، لكننا نستند إلى المادة 16، وإذا حدث أي شيء آخر بحولونه إلى الدستورية، جاء وقت استقلال القضاء، شرحنا في القطاع النفطي وكان متجاوبا معنا وشكل لجنة تحقيق، حتى الصوت الواحد نريد الأفضل للمواطن وقدمنا القوائم ولم نجد من يقف معنا.

التوظيف، هناك جاليات أرقامها خطر علينا أمننا، قطر أصبحت من العرش الأوائل في العالم بالنسبة للتعليم.

وإذا ما تقدرنوا اطعوا والناس تقدر ولدينا الكفاءات وقوة الكويت بحرية الرأي والكلمة، وللأسف هناك ياس بالشعب الكويتي، ونعم في دور الانتقاد الثالث يستشعر النواب الحل وتبدأ الاستجوابات ليكونوا أبطلا من ورق.

عيسى الكندري: ترفع الجلسة للصلوات.

أسامة الشامين: اتكلم عن مكانة الشريعة الإسلامية في بناء الدولة، الإسلام دين ودولة وليس كما يزعم البعض بأن الإسلام منزو في زاوية أو مسجد بل ينظم شؤون حياتنا جميعا، وكلنا محاسبون قال تعالى: (وكلهم آتبه يوم القيامة فردا)، وانتهيت من إعداد قانون الصوك الإسلامية، ونفتخر بأن الكويت بدأت بمؤسسة الاقتصاد الإسلامية وأصبح لدينا مؤسسات ومصارف إسلامية ومصارف ربوية تحولت إلى مصارف إسلامية، فلنحصل جميعا على الأجر.

اللائحة الداخلية قوتها من قوة الدستور، اليوم تقول أنها غير دستورية، فمن يفهم أكثر من وضع الدستور واللائحة أم من يحكم اليوم، أم أن الظروف تجبرنا على تكيف النص بهذه الطريقة.

لدينا فوضى بكل ما تعني الكلمة من معنى وإذا ما نشعر بها فنحن نغطي أعيننا عن أشياء خطيرة، الخلل فيمن لا يريد أن يفهم أننا في دولة ديمقراطية تطبيق حكم الكف والمزاج على أساس قيامها الدستور، نحن أمام خلل غير عادي من خلال تطبيق حكم الكف والمزاج على جميع السلطات، من الخطورة أن يتم المساس بالصوت الحر للمواطن وهناك تدخل في أعمال السلطة التنفيذية.

عمر الطبطبائي: أحمد الربيعي يقول إن السلك يشتكي فإين الخلل؟ قال إن هناك أزمة لكنها ليست في مجلس الوزراء لكن المعارضة ما عندها رؤية إما لخلاف شخصي وإما معامليتي لا تشي وين فوكم عن القوانين وليست القوانين الذين تقصون بها على الشعب قد تدرجت في العمل الاجتماعي والسياسي، فقلت أني بعض النواب يقولون كلاما في الندوات وهذا أسمع كلاما آخر.

**المويزري لتعديل قانون المحكمة الدستورية**

على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من قانون 1973/14 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية، ونصت مواد على ما يلي: مادة أولى

يستبدل نص المادة الثانية من القانون 1973/14 بإنشاء المحكمة الدستورية لتصبح بعد التعديل كما يلي:

تؤلف المحكمة الدستورية من خمسة أعضاء، يختار مجلس القضاء الأعلى في اقتراح سري ثلاثة مستشارين وتقوم الحكومة ومجلس الأمة باختيار عضو واحد لكل منها شريطة وجود خلفية قانونية لديه بالدراسة أو الخبرة السياسية. ويتم اختيار عضو احتياط واحد من قبل مجلس القضاء الأعلى والعضو الآخر من خلال توافق الحكومة والمجلس.

يستمر المستشارون في مزاولة أعمالهم في محاكم الاستئناف والتمييز. ويتمتع مرشحو الحكومة والمجلس بمزاولة أي عمل حكومي طيلة فترة تعيينه.

مادة ثانية

ويتنظر دوره في الوظيفة، وأعظم مشكلة الآن هي التوظيف، وبعد ذلك يريد بيتا لكي يتزوج فيمكث 10 سنوات للحصول على بيت، ويرد مرة أخرى للمستشفيات الخاصة، فال مواطن الكويتي يدفع ضريبة غير مباشرة بسبب سوء الخدمات التي تقدمها الحكومة، فعندما كان الحديث عن ضريبة القيمة المضافة أو زيادة البنزين فهذا لم تات من فراغ بل ان المواطن يدفع ضريبة تخاثل الحكومة في القيام بواجباتها، وخطط 2035 وهم لأنه لا توجد رؤية ثم تحول الرغبة إلى خطة ثم التنفيذ ثم التي الرقابة، فما المشكلة في وجود مجلس الأمة كما تريد ان توهم السلطة الناس بذلك، لا المشكلة في الحكومة لا المشكلة باختصار بالنظام العام الذي نمشي فيه وهو نظام خاطئ لا يجعل النائب يشرع أو الوزير ان ينفذ.

المجلس عندما صوت على التقاعد المبكر الاول، اين هو هذا القانون بعد ما رده الحكومة؟! عندما يريد النائب ان يشرع يجد قوة معارضة للتشريع وهذه فوضى ولعب وعدم احترام للمؤسسة التشريعية ويتم التعامل مع القوانين بهذه الطريقة السيئة.

وتحت دراسة موضوعية والمنح والمصروفات 4 مليارات و600 منها ملياران و600 بدعم من التأمينات لتغذية المتقاعدين، وأنا مع زيادة رواتب المتقاعدين، المواطن اولى بخيراته، هل يعقل كل 3 سنوات تزيد رواتبهم؟ 30 دينارا في السنة.

قانون التقاعد سيئ ومشوه لا يحقق العدالة والمساواة ويميز فئة دون أخرى.

هناك هدر وسوء ادارة حكومية، وكذلك الدين العام وهو 25 مليارا ولدينا ديون محتجزة 20 مليارا و10 مليارات لاحتياجات العام في البنك المركزي وهو متذبذب وينبغي تعزيمه، وباقي الجهات يجب ان تعزز المركز المالي للدولة.

وضع الميزانية أكثر من ممتاز، الديمقراطية الكويتيون تعودوا عليها، وبند الضيافة لولا الله وتمتلك إرثاً دستورياً منذ مباحة أسرة الصباح

تحت المسؤولية والمحاسبة، المكاتب الصحية بها هدر وسوء تنفيذ وبعض الاختلاسات وحصل في مكتب بريطانيا، ويجب معالجتها بل راحوا على المواطنين، والبعض يطالب بإسقاط القروض، فالبنوك يعطون قرضين فلماذا لا نحاسب البنوك؟! زيادة الرواتب يجب ان تكون تحت دراسة موضوعية والمنح والمصروفات 4 مليارات و600 منها ملياران و600 بدعم من التأمينات لتغذية المتقاعدين، وأنا مع زيادة رواتب المتقاعدين، المواطن اولى بخيراته، هل يعقل كل 3 سنوات تزيد رواتبهم؟ 30 دينارا في السنة.

قانون التقاعد سيئ ومشوه لا يحقق العدالة والمساواة ويميز فئة دون أخرى.

هناك هدر وسوء ادارة حكومية، وكذلك الدين العام وهو 25 مليارا ولدينا ديون محتجزة 20 مليارا و10 مليارات لاحتياجات العام في البنك المركزي وهو متذبذب وينبغي تعزيمه، وباقي الجهات يجب ان تعزز المركز المالي للدولة.

وضع الميزانية أكثر من ممتاز، الديمقراطية الكويتيون تعودوا عليها، وبند الضيافة لولا الله وتمتلك إرثاً دستورياً منذ مباحة أسرة الصباح

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس



خالد الشطي



حمدان العازمي وخالد الروضان

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس



صفاء الباشم

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس



فهد الشلعة



حديث نيايبي بين الفضالة وأبل والعازمي

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس



خالد العتيبي

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس



شعيب المويزري



حديث نيايبي حكومي خلال الجلسة

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس



أسامة الشامين

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة إلى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شلطيوا أيد النائب التشريعية والرقابية، تبون تقولون للناس

